

## وزير التجارة والصناعة يبحث مع وفد مؤسسة التمويل الدولية تنفيذ برامج تنمية ودعم وتمية قطاعي الصناعة والتجارة

م . عمرو نصار : المرحلة المقبلة ستشهد تنفيذ عدد من برامج التعاون المشترك مع مؤسسة التمويل الدولية لزيادة القدرة التنافسية للمنتج المصري في السوقين المحلي والخارجي

أكد المهندس/عمرو نصار وزير التجارة والصناعة حرص الوزارة علي تعزيز التعاون مع مختلف

المنظمات والمؤسسات التمويلية الدولية للنهوض بقطاعي الصناعة والتجارة من خلال نقل الخبرات

والتكنولوجيات العالمية المتطورة لهذين القطاعين الرئيسيين بالاقتصاد القومي ،مشيرا الي ان المرحلة

المقبلة ستشهد تنفيذ عدد من برامج التعاون بين الوزارة ومؤسسة التمويل الدولية في عدد من القطاعات

الصناعية والتجارية تستهدف زيادة قدراتها التنافسية وزيادة القيمة المضافة للمنتج المصري لتمكينه من

المنافسة بالاسواق المحلية والاقليمية والعالمية

جاء ذلك خلال اللقاء الموسع الذي عقده الوزير مع وفد مؤسسة التمويل الدولية IFC برئاسة السيد/ وليد

لبادي مدير مكتب المؤسسة بالقاهرة لشئون مصر واليمن وليبيا حيث تناول اللقاء مشروعات مؤسسة

التمويل الدولية الحالية بالسوق المصري وعدد من المشروعات المستقبلية المزمع تنفيذها بين المؤسسة

والوزارة خلال المرحلة المقبلة، حضر اللقاء المهندسة حنان الحضري مقرر مجلس الصناعة للتكنولوجيا

والابتكار والدكتورة شيرين خلاف رئيس مجلس المشروعات التنموية بالوزارة

وقال الوزير ان اللقاء استعرض عدد من مشروعات التعاون الحالي بين الوزارة والمؤسسة أهمها مشروع رفع كفاءة استخدام المواتير الكهربائية في الصناعة المصرية والذي يستهدف تحسين القدرة التنافسية للصناعة المصرية من خلال خفض استخدام الطاقة وتشجيع ممارسات كفاءة الطاقة الي جانب تدشين معايير كفاءة الطاقة وتقييم المحركات الكهربائية وتشجيع الاستثمار في صناعة تكنولوجيات كفاءة استخدام الطاقة في المواتير والمحركات الكهربائية المستخدمة في الصناعة

واضاف ان المشروع يتضمن تصميم حزمة من السياسات والحوافز لتطوير كفاءة استخدام المواتير الكهربائية في الصناعة، لافتا الي ان المشروع يتضمن ايضا زيادة الاستثمار والترويج للتصنيع المحلي لصناعة المواتير الكهربائية وزيادة المكون المحلي في التصنيع من خلال التركيز علي تطوير سلسلة القيمة لتصنيع المواتير الكهربائية في مصر.

وأوضح نصار أن الوزارة تبحث حالياً مع المؤسسة المالية الدولية مشروع شراكة لتعزيز سلسلة الامداد الخاصة بالوقود البديل بصناعة الاسمنت في مصر مع التركيز على الوقود المستخلص من النفايات، بهدف خلق بيئة سوقية أفضل لتنفيذ وتنمية مشروعات الطاقة البديلة كجزء من منظومة إدارة المخلفات

وقال ان الوزارة تستهدف تبنى تكنولوجيات جديدة لاستغلال الموارد المتاحة بكفاءة للحفاظ على القدرة التنافسية للصناعة الوطنية خاصة في ظل ارتفاع أسعار الطاقة والبتروول وتداعياتها على معدلات النمو الصناعي، مشيراً الي ان الهدف الأساسي للمشروع هو تحسين تنافسية الصناعات المصرية من خلال تقليل

استخدامها للطاقة وتشجيع ممارسات كفاءة الطاقة ودعم القطاع الصناعي القائم على تكنولوجيات كفاءة الطاقة.

وأضاف الوزير أن هذه الشراكة من شأنها تأهيل الشركات العاملة بمجال إدارة المخلفات وتمكينها من إدارة مشروعات الطاقة البديلة بنجاح وتعزيز التعاون مع منتجي الوقود المستخلص من النفايات وشركات الأسمت

ومن جانبه أوضح السيد/ وليد لبادى مدير مكتب مؤسسة التمويل الدولية بالقاهرة ان مؤسسة التمويل الدولية تعد اكبر مؤسسة إنمائية عالمية تركز بصورة مباشرة على دعم وتنمية القطاع الخاص في البلدان النامية، مشيراً الى ان المؤسسة تتيح مواردها المالية وخبراتها الفنية وتجاربها العالمية وأفكارها المبتكرة لمساعدة شركائها في تنفيذ مشروعات تنمية تخدم اقتصادياتها القومية.

وقال ان تمويل مشروع رفع كفاءة المحركات الكهربائية المستخدمة في القطاع الصناعي في مصر يبلغ 2.3 مليون دولار لمدة 3 سنوات وبمساهمة مالية من مؤسسة التمويل الدولي بدعم من وزارة الصناعة والتجارة

واضاف لبادي انه يجري العمل حالياً مع الوزارة علي اطلاق مشروع جديد في قطاع الصناعات الزراعية وذلك في ضوء الاستراتيجيات القطاعية التي أعدتها الوزارة .

تحريراً فى 2019-4-30